

الحد من الفقر: دور الشمول المالي في الحد من الفقر في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا

Poverty reduction: The role of financial inclusion in reducing poverty in MENAP economie

عباس بوهريه¹، الحسين بن قطاية²

¹ جامعة غرداية (الجزائر)، bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.edu.dz

² جامعة ورقلة (الجزائر)، hocineb88@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2026/05/12 تاريخ القبول: 2026/06/07 تاريخ النشر: 2026/07/09

ملخص:

هدفت هذه الورقة في تحليل الحد من الفقر: دور الشمول المالي في الحد من الفقر في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وقد اعتمدت على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة للإجابة على الإشكالية المطروحة، وقد أفضت إلى أهمية ارساء الشمول المالي من أجل تدنية حالات الفقر في تلك البلدان. وبناء على هذ تقترح هذه الورقة ضرورة اعادة صياغة تدابير اقتصادية أكثر حكمة لمواجهة التوترات في البلدان التي تعاني من الهشاشة، كخطوة أولى لتحقيق النمو المستديم وارساء قاعدة للشمول المالي تمكن من تدنية مخاطر الفقر على المدى المتوسط والطويل.

تصنيفات JEL : E12, E32, E62, F45

Abstract:

This paper aimed to analyze poverty reduction: the role of financial inclusion in poverty reduction in the economies of the Middle East and North Africa (MENA) region. It employed a descriptive approach and a case study methodology to address the research question, ultimately concluding that establishing financial inclusion is crucial for reducing poverty in these countries.

Based on this, the paper proposes the necessity of reformulating more judicious economic and policy measures to address tensions in fragile countries as a first step towards achieving sustainable growth and establishing a foundation for financial inclusion that can mitigate poverty risks in the medium and long term.

Keywords: Pauvreté, espace financier, inclusion financière, système financier.

JEL Classification Codes: E12, E32, E62, F45

إسم المؤلف المراسل: عباس بوهريه: bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.edu.dz

1. مقدمة:

تُعَدّ اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أسرع الاقتصاديات تحقيقاً للنمو بحسب مؤشرات الاقتصادية المختلفة (بعد اقتصاديات آسيا)، ورغم هذا النمو، إلا أنها لم تستغل إلى ازدهار حقيقي وتحسين سبل العيش للأغلبية الأفراد. لذلك فالنمو الشامل ضروري لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والسياسية. ويُعَدّ الشمول المالي أحد المكونات الرئيسية للتنمية الشاملة، وهو مجال تتخلف فيه اقتصاديات الـ MENAP عن غيرها من الاقتصاديات. إذ لا يصل سوى أقل من ربع البالغين في هذه البلدان إلى الخدمات المالية ما يضعف نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وبالتالي زيادة مدخرات الأسر، وتوفير رؤوس الأموال للاستثمار، وضيق قاعدة رواد الأعمال. فعلى الرغم أن النمو الاقتصادي شرط ضروري، إلا أنه لم يكن كافياً لكسر حلقة الفقر حيث تعد الاستثمارات الأساسية القوية في البنية التحتية ورأس المال البشري والمؤسسات أمراً بالغ الأهمية لضمان قدرة الناس على الارتقاء بالسلم الاجتماعي والاقتصادي والهروب من الفقر المدقع.

فلتزال اقتصاديات *MENAP* تقف على مفترق طرق بخصوص ترجمة مستويات النمو المحققة لديها في توسيع قاعدة التنمية المالية والحد من درجات الفقر، فقد حققت العديد من الدول منها معدلات نمو مرتفعة خلال العقد الماضي، لم تنجح في تحويلها إلى تطور مالي واقتصادي هيكلي، ولم يُترجم إلى انخفاض ملموس في معدلات الفقر وازدهار. لذلك لتزال هناك حاجة كبيرة إلى توفير فرص كافية للأسر ذات الدخل المنخفض والفئات الضعيفة الأخرى لتحسين مستويات معيشتها. فعلى هذا الأداء صعيد المؤشرات الاقتصادية لم يدمج الشباب وذوي الدخل المنخفض والفئات الضعيفة الأخرى الذين استبعدوا من فرص العمل وغيرها من سبل كسب العيش التي تُمكنهم من الخروج من دائرة الفقر، وقد تركز الفقر المدقع بشكل متزايد في بلدان ذات الصراعات والهشاشة على غرار (لبنان، اليمن والسودان).. وقد انعكست الاضطرابات الاجتماعية والتوترات الجيو-السياسية سلباً في تحقيق ذلك أيضاً.

2.1. اشكالية وفرضيات البحث:

بناءً على هذه الخلفية، أكدت العديد من الدراسات البنك الدولي ومؤسسات التنمية إلى أهمية الخدمات المالية في الحد من الفقر، حيث يتيح وصول الأفراد إلى الخدمات المالية إلى اغتنام الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى العيش - أي حصول الأسر الفقيرة والمشاريع متناهية الصغر على الخدمات المالية - وهنا تكمن أهمية الشمول المالي، مما يستوجب تضمين مالي (شمول مالي) واسع النطاق في الاقتصاديات التي تعاني من تلك الإشكالية سيما اقتصاديات الـ MENAP. والتي لتزال تعاني من مستويات فقر مدقع في بعض البلدان وبعضها الآخر من ضعف خدمات الشمول المالي، وعلى ضوء ذلك إشكالية الورقة تتمحور حول "أهمية وطرق الحد من الفقر في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودور الشمول المالي في معالجة هذه الظاهرة مع أهمية ارساء قاعدة واسعة لذلك"، وهذا انطلاقاً من فرضية عدم فعالية الشمول المالي نظراً لضعف قاعدة الخدمات المالية والسياسات في اقتصاديات الـ MENAP.

3.1 منهجية البحث

اعتمدت هذه الورقة من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة على المنهج الوصفي وعلى منهج دراسة الحالة، وهذا بالتطرق إلى اقتصاديات الـ MENAP خلال الفترة 2010-2025.

4.1 أهمية و أهداف البحث:

تتطلع هذه الورقة للمساهمة في إيجاد وطرح مقترحات نظري وحلول للإشكالية الملتقى المطروحة حول آليات الشمول المالي كوسيلة لمكافحة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية: بين التحديات الرقمية والتطلعات التنموية ، وهذا من منطلق الأزمة الكامنة في تلك الاقتصاديات MENAP تنامي حالات الفقر وضعف قاعدة الشول المالي وذلك من خلال معالجة العناصر التالية:

-مشهد على اقتصاديات الشرق الاوسط وشمال افريقيا 2015-2025؛

-تحليل مؤشرات الشمول المالي في اقتصاديات 2015-2025 MENAP؛

-تحليل مؤشرات الفقر في اقتصاديات MENAP 2015-2025؛

-متطلبات اصلاح وارساء الشمول المالي في اقتصاديات MENAP ؛

1. مشهد على اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2015-2025؛

تتسم اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان بنمو اقتصادي معتبر منذ 2022، على غرار مناطق أخرى من العالم، وفي سنة 2025 كان النمو قويا نظرا لاستقرار نسبي في أسعار المواد الأولية سيما الطاقة والبلدان المصدرة للطاقة، على الرغم من عدم اليقين العالمي واضطرابات في سلاسل الأمداد لتجارة والتوترات الجغرافية-السياسية الإقليمية. منذ 2022. واستفادت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ارتفاع مستويات الإنتاج، في حين حققت البلدان المستوردة للنفط وباكستان مكاسب من انخفاض أسعار الطاقة، ويوضح الجدول رقم (01) مستويات النمو بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

جدول رقم 01: معدلات النمو الاقتصادي- حسب المنطقة 2023-2025

2025	2024	2023	
3.30%	3.20%	/	العالم
1.90%	1.70%	/	الاقتصاديات المتقدمة
4.20%	4.20%	3.20%	الأسواق الناشئة والبلدان النامية
01%	0.80%	/	منطقة اليورو
2.50%	2.40%	/	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
3.60%	2.40%	1.90%	اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
4.20%	0.80%	/	إفريقيا جنوب الصحراء

Source :

-صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي- مجابهة أزمة تكلفة المعيشة، أكتوبر 2022.

- International Monetary Fund, World economic outlook- , IMF, Publication Services, p 125, oct 2022.

- IMF, World Economic outlook, Global Growth: Divergent and Uncertain UPDATE, January 2025.

وبالرغم من هذا الاداء إلا انه من المتوقع أن تنحسر تلك المكاسب بسبب عديد العوامل الجيو-سياسية التي تهدد المنطقة بسبب الحروب في المنطقة وارتفاع حالات اللجوء وسوء التغذية والفقر بسبب التكالب الاسرائيلي الامريكي على عدة بلدان المنطقة سيما (اليمن، فلسطين، لبنان، السودان، ايران) بالإضافة الى بلدان أخرى بتأرات غير مباشرة على غرار ليبيا وأفغانستان وسوريا وهو الأمر الذي تحاول هذه الورقة أن تسلط عليه الضوء بضرورة تقييم مستويات الشمول المالي كما الفقر في ظل تجدد التوترات الجغرافية-السياسية والصدمات.

2. تحليل مؤشرات الشمول المالي في اقتصاديات MENAP 2015-2025:

1.2. مفهوم الشمول المالي:

يعد مفهوم الشمول المالي (financial inclusion) مفهومًا واسعًا ومتعدد الأوجه، ويُعد أحد أهم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتدنية مستويات الفقر، لذلك لابد من قدر كبير من الابتكار والتفكير لضمان توفير الخدمات والأدوات المالية المناسبة لصالح الفقراء والفئات الضعيفة الأخرى ويتضمن ذلك توفير تمويل مناسب وعالي الجودة، يكون متاحًا وبأسعار معقولة للأسر ذات الدخل المنخفض والفئات الضعيفة الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذه المبادرات تستهدف الفئات التي كانت تُستبعد تقليديًا من القطاع المالي الرسمي¹.

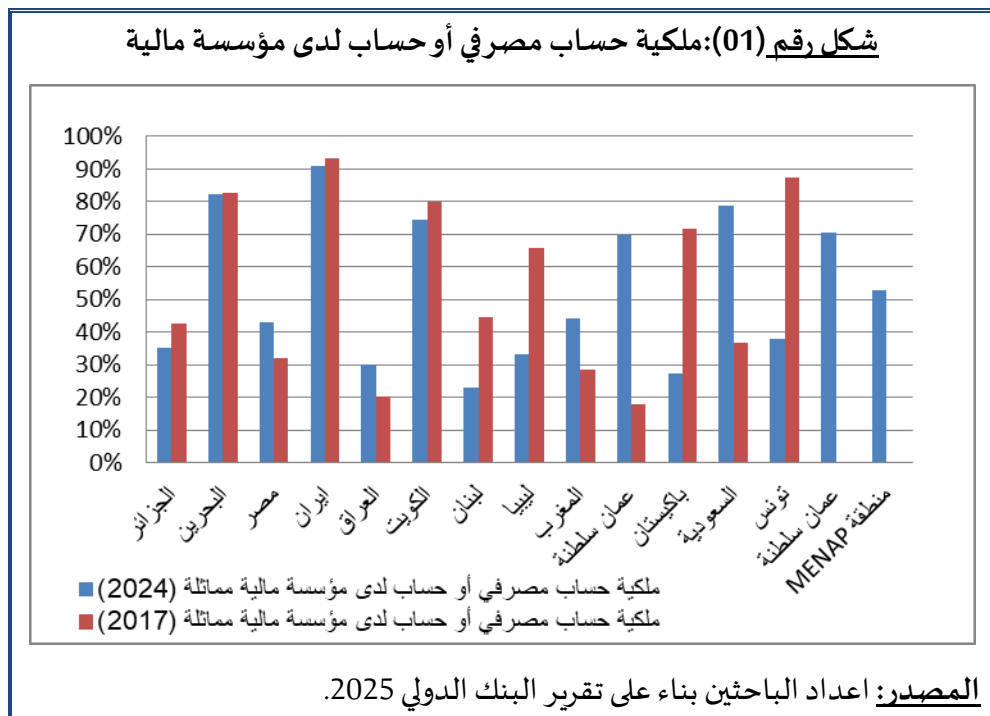
- يشير الشمول المالي إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من قبل المشاريع متناهية الصغر، والأسر الفقيرة، والنساء، والفئات المهمشة الأخرى. ويعني ذلك زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بطرق مفيدة من قبل أولئك الذين كانوا يفتقرون إليها أو لا يستخدمونها ويستهدف الشمول المالي هذه الفئات².

- الشمول المالي مفهوم مدى توافر الخدمات وسهولة الوصول إليها، وتكرار استخدامها، ومدى ملائمة الخيارات المالية وجودتها لجميع مستويات الدخل، كما ينبغي للنظام المالي الفعال أن يتيح

للعلماء فرصًا للوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بالمنتجات المتاحة وشروطها، وأن يضع قواعد تحمي المستهلك من الخداع أو الاستغلال.

وفي ما يلي بعض مؤشرات المختارة للشمول المالي في الاقتصادات قيد الدراسة، تم اختيارها بحسب أهمية المؤشر كما أشار إلى ذلك البنك الدولي في تقرير آخر صادر في 2024 حول الشمول المالي العالمي. ويعتبر "ملكية الحساب" مؤشر التمويل هام يعرف بأنه امتلاك حساب في بنك أو مؤسسة مالية مماثلة، مثل اتحاد ائتماني أو مؤسسة تمويل أصغر أو مكتب بريد، أو لدى مزود خدمة دفع عبر الهاتف المحمول مُدرج في أداة تتبع نشر خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، حيث يمكن لأصحاب هذه الحسابات استخدام هذه الحسابات كحد أدنى لتخزين الأموال وإرسال واستقبال المدفوعات³:

شكل رقم (01): ملكية حساب مصرفي أو حساب لدى مؤسسة مالية



المصدر: اعداد الباحثين بناء على تقرير البنك الدولي 2025.

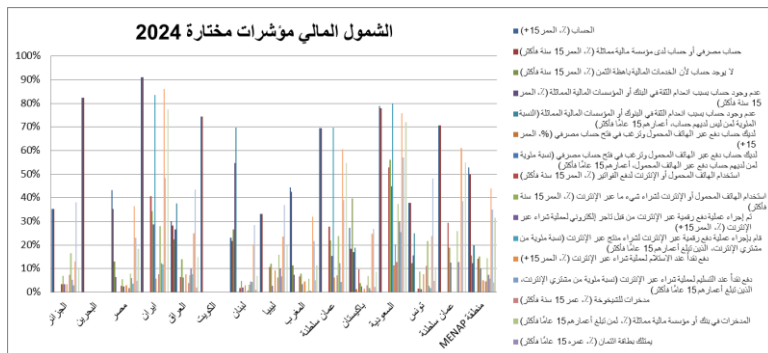
تشير نسبة امتلاك الحسابات المصرفية العالمية إلى (76%) مع نهاية 2024، ورغم هذا لا يزال أكثر من مليار شخص حول العالم مُستبعدين مالياً، ويفتقر 65% من البالغين في الاقتصادات الشرق

الأوسط وإفريقيا (ضعيفة الدخل) إلى أبسط حسابات المعاملات. ولا يستطيع نصف البالغين في هذه الاقتصاديات الأسواق الناشئة تعبئة مدخرات مالية. ويرجع السبب الرئيسي لهذا الضعف في ضعف المعرفة المالية (الأمية المصرفية) والرقمية. فبحسب أهداف الشمول المالي (سيما الرقمي) تساهم الخدمات المالية الرقمية المدعومة بتقنيات التكنولوجيا المالية في خفض التكاليف وزيادة سرعة المعاملات وشفافيتها، مما يتيح الوصول إليها للفئات المحرومة الأمر الغائب في عديد هذه الاقتصاديات بخلاف بعض اقتصاديات منطقة الخليج العربي رائدة في هذا المجال على غرار المملكة العربية السعودية والإمارات وعلى نحو أقل قطر.

2.2. الشمول المالي مؤشر واسع الأبعاد:

على الصعيد المنطقة كما يظهره الشكل المقابل، شهدت مؤشرات الشمول المالي سيما ملكية الحسابات المالية (الوصول) تظهر اختلافات كبيرة في معدلات الاقتصادات ضمن نفس فئة الدخل، وهي لا تزال بعيدة عن أن تكون متاحة للجميع، فقد ارتفعت نسبة في اقتصاديات الخليج وهي البلدان مرتفعة الدخل مقارنة بباقي اقتصاديات المنطقة، وهي أقل في البلدان ذات الدخل المتوسط الضعيف. ومع ذلك، تمثل شريحة الشباب والنساء الفئة الأكثر غير متعاملين مع البنوك، أي أنهم لا يملكون حسابا في مؤسسة مالية ومصرفية أو حتى من خلال مزود خدمة مالية عبر الهاتف المحمول⁽⁴⁾.

شكل رقم (02): الشمول المالي في منطقة 2024MENAP



المصدر: نفس المصادر.

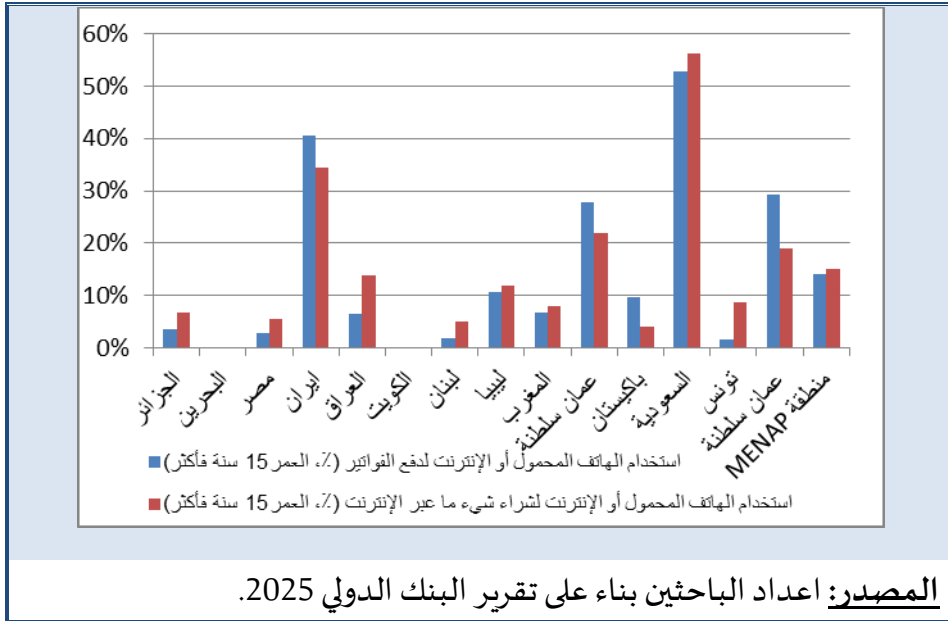
وعليه يبدو ان السبب الأكثر لعدم امتلاك حسابات رسمية هو نقص الدخل الكافي لاستخدامه، بالإضافة إلى التكلفة والمسافة والوثائق المطلوبة والرسوم الثابتة والتكاليف المرتفعة لفتح الحسابات وإدارتها. ويمثل توفير الخدمات المالية للعملاء في المناطق الريفية تحديًا كبيرًا في أجندة الشمول المالي. وغالبًا ما يكون العائق الرئيسي أمام الشمول المالي في المناطق الريفية هو المسافات الطويلة التي يضطر سكان الريف إلى قطعها للوصول إلى فرع بنكي. كما تُساهم البنية التحتية الضعيفة والاتصالات في هذا المشكل أيضا. ووفقا لهذا الوضع ولضرورة تحسين تلك المؤشرات ينبغي على وجه الخصوص تقديم اصلاحات تركز على الجوانب التنظيمية والقانونية والرقابية والتثقيف المالي لأفراد المجتمع.

2.2. ملكية الحسابات المالية واستعمالات تكنولوجية أخرى:

الهواتف المحمولة والإنترنت مهمة في مجال الشمول المالي، حيث تمكن الناس من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها لإدارة شؤونهم المالية. منها القدرة على إيداع مدخرات يومية عبر وكلاء محليين، وإدارة صرف القروض وسدادها باستخدام تطبيق، وشراء الكهرباء المتجددة بنظام الدفع المسبق وإلى المحافظ المرتبطة بالحسابات المصرفية المستخدمة على الهواتف الذكية⁽⁵⁾.

شكل رقم (03): استعمالات الهاتف النقال في الخدمات المالية

شكل رقم (03): استعمالات الهاتف النقال في الخدمات المالية



المصدر: اعداد الباحثين بناء على تقرير البنك الدولي 2025.

يملك 86% من البالغين حول العالم هواتف محمولة، يمتلك معظم البالغين الذين لديهم هواتف محمولة هواتف ذكية، مع أن الهواتف الأساسية التي لا تتيح الوصول إلى الإنترنت، لا تزال تلعب دوراً هاماً في توفير اتصال بأسعار معقولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومع ذلك، يُعدّ توسيع نطاق استخدام الهواتف الذكية أمراً بالغ الأهمية لزيادة فرص الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات المالية الأكثر فعالية، إذ تُشكّل هذه الأجهزة الوسيلة الأساسية التي يستخدمها سكان الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط للوصول إلى الإنترنت، ويستخدم جميع البالغين تقريباً الذين يستخدمون الإنترنت، أي حوالي 70% من سكان العالم، هواتف ذكية للاتصال بالإنترنت.

3. تحليل مؤشرات الفقر في اقتصاديات 2015-2025 MENAP:

تراجعت مستويات الفقر المدقع في العالم بين 1990-2025، حيث انخفض إجمالي عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع حول العالم من حوالي 2.3 مليار إلى 831 مليون شخص⁽⁶⁾، ويعود هذا الانخفاض الحاد خلال هذه الفترة إلى حد كبير إلى النمو الاقتصادي القوي والواسع النطاق

في افريقيا وآسيا. إلا أن وتيرة الحد من الفقر العالمي تباطأت بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، وهذا التباطؤ يرجع إلى مجموعة من الأزمات المترابطة، بما في ذلك تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الديون، والصراعات والهشاشة، والصدمات المناخية الشديدة.

في سياق موازي، وعلى الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقة أقل من نظيره في الدول النامية، إلا أنها تختلف اختلافاً كبيراً، حيث تتمتع الدول ذات أعلى دخل للفرد (قطر والإمارات العربية المتحدة) بمتوسط نصيب للفرد يقارب مثيله في الاقتصادات المتقدمة، ويُعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر الأعلى في العالم، بينما تُعد اليمن أفقر دولة في المنطقة، حيث يُقارب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها مثيله في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

الجدول 2: عدد الفقراء بالمليون عند دخل يومي 1.90 دولار ونسبة السكان الذين يعيشون

تحت خط الفقر

	1990	2005	2010	2015
East Asia & Pacific	984	363	221	47
Latin America & Caribbean	70	60	38	26
Middle East & North Africa	14	9	8	19
South Asia	505	509	401	275 ¹
Sub-Saharan Africa	278	385	401	413
Europe & Central Asia	11	23	14	7
World	1867	1355	1088	736

	1990	2010	2011	2013	2015
Algeria	5.28	0.64	0.48	0.34	0.35
Egypt	7.78	3.27	2.84	2.14	1.35
Iraq	2.19	2.45	2.52	2.07	2.23
Iran	5.61	0.71	0.47	0.11	0.37
Jordan	2.41	0.11	0.13	0.2	0.24
Libya					
Lebanon	0.06	0	0	0	0
Morocco	4.22	1.8	1.43	1.08	0.92
Syria	7.84	0.49	0.72	6.79	21.19
Tunisia	9.82	2.11	1.82	1.11	0.93
West Bank/Gaza		0.17	0.2	0.42	0.59
Yemen	10.97	9.72	17.34	16.65	40.85

المصدر: اعداد الباحثين بناء على:

-world bank, The Global Findex Database, Washington, 2025.

ويلاحظ تواجد تفاوتات كبيرة في مستويات الفقر في المنطقة فقطر أغنى دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يُعدّ اليمن أفقر دولة في المنطقة وفقاً لأي معيار، ويعود ذلك أساساً إلى الأوضاع في الدول المتضررة من النزاعات، مما يعكس الاتجاهات طويلة الأمد التي شهدت انخفاضاً تدريجياً في أعداد الفقراء المدقعين. ففي عام 2015، زاد عدد الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكثر من 100%، من 8 ملايين إلى 19 مليون نسمة، عند (متوسط دخل الفرد يبلغ 1.9 دولار أمريكي يومياً)⁽⁷⁾. ويتزايد عدد الفقراء في المنطقة استناداً إلى مستوى 5.5 دولار أمريكي، من 146 إلى 158 مليون نسمة، كما يقدر أن حوالي 38% من السكان يعيشون في فقر. وتظهر الدول المتضررة من النزاعات في المنطقة معدلات فقر مرتفعة بشكل ملحوظ (56% في العراق، و83.4% في سوريا، و91.3% في اليمن في 2015 وهذه تحديات هيكلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور الديموغرافي، والصحة والتعليم، وعدم المساواة، ونقص فرص العمل اللائقة، ويعاني هؤلاء الأشخاص من التهميش في جوانب متعددة ويفتقرون إلى مقومات أساسية كالمياه النظيفة، والصرف الصحي، والتغذية الكافية، والتعليم الابتدائي.

4. متطلبات اصلاح وارساء الشمول المالي في اقتصاديات MENAP:

يُعدّ الشمول المالي ضرورياً لضمان أن يكون أداء النمو الاقتصادي شاملاً ومستداماً. ويشير الشمول المالي إلى جميع المبادرات التي تجعل الخدمات المالية الرسمية متاحة وميسورة التكلفة لجميع شرائح المجتمع. يتطلب هذا الأمر اهتماماً خاصاً بفئات محددة من السكان الذين استُبعدوا تاريخياً من القطاع المالي الرسمي إما بسبب مستوى دخلهم وتقلباته، أو جنسهم، أو موقعهم الجغرافي، أو نوع نشاطهم، أو مستوى معرفتهم المالية. ولتحقيق ذلك، ثمة حاجة إلى تسخير الإمكانيات غير المستغلة للأفراد والشركات المستبعدة حالياً من القطاع المالي الرسمي أو التي لا تحظى بالخدمات الكافية، وتمكينهم من تطوير قدراتهم، وتعزيز رأس مالهم البشري والمادي، والانخراط في أنشطة مدرة للدخل، وإدارة المخاطر المرتبطة بمعيشتهم. ولا يقتصر الشمول المالي على تحسين فرص الحصول على

الائتمان فحسب، بل يشمل أيضًا تعزيز فرص الحصول على منتجات الادخار وتخفيف المخاطر، وبنية تحتية مالية فعّالة تسمح للأفراد والشركات بالمشاركة بشكل أكثر فاعلية في الاقتصاد، مع حماية حقوق المستخدمين.

1.4. توفير إطارًا سياسيًا مناسبًا وبيئة تنظيمية ملائمة الشمول المالي:

يُوسّع الشمول المالي نطاق الخدمات المصرفية التقليدية حيث يسعى للوصول إلى شريحة المستهلكين ذوي الدخل المحدود. الأمر الذي يخلق تحديات كبيرة سواءً للقطاع العام الذي يُوفّر البيئة التنظيمية أو للقطاع الخاص، حيث يواجه المستثمرون معاملات بمبالغ زهيدة للغاية مما يجعل الأعمال التجارية بالكاد مُستدامة نسبيًا في كثير من الحالات⁽⁸⁾.

2.4. السياقات التنموية الاجتماعية:

لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتسم بظروف ما بعد النزاعات أو النزاعات نفسها، والإرهاب والتطرف العنيف بأشكاله المختلفة ويتفاقم هشاشة المنطقة بفعل المشكلات البيئية، والنمو السكاني المتسارع، والتحديات المتعلقة بإدارة أعداد اللاجئين الكبيرة، ومن أبرز التطورات في الاقتصاد السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة الماضية الارتفاع في أسعار النفط. وقد كان لهذا المصدر الجديد للدخل (الريع) انعكاسات على استقرار الاجتماعي، حيث يمنح الريع الأنظمة استقلالية عن المجتمع وتقوم بتوزيع المنافع على المجتمع⁽⁹⁾.

3.4. الالتزام بهدف الوصول الشامل إلى الخدمات المالية:

يعد الالتزام بهدف الوصول الشامل إلى الخدمات المالية مما يترتب عليه تمكين الوصول إلى الخدمات عبر حسابات المعاملات، حيث قد يؤدي إلى ويمكن للادخار والائتمان والتأمين والتحويلات المالية

أن تُسهم في تخفيف تقلبات دخل الفقراء، مما يوفر لهم هامش أمان عند انخفاض الدخل أو ارتفاع النفقات، أو يوفر الأموال اللازمة لتعليم الأطفال أو رعايتهم الصحية.

4. خاتمة:

لتزال اقتصاديات الشرق الاوسط وشمال أفريقيا تتسم بقاعدة شمول مالي ضعيفة رغم مستويات النمو المحققة في الفترة الأخيرة، وبالرغم من أنها من أسرع الاقتصاديات تحقيقاً للنمو حيث أنها لم تستغل هذا النمو إلى ازدهار حقيقي لتحسين مستويات العيش. كما خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي متباين جداً بين مختلف اقتصاديات الـ *MENAP* فمنطقة الخليج تعد الأحسن من بين جميع البلدان، وعن غيرها من الاقتصاديات، متأثرة الأخرى بفوارق ذات صلة وثيقة إما بالهشاشة الاقتصادية أو الصراعات الداخلية أو حتى بسوء السياسات الاقتصادية

وفيما يخص الفقر في هذه المنطقة، فلتزال اقتصاديات *MENAP* تقف على مفترق طرق بخصوص ترجمة مستويات النمو المحققة لديها في توسيع قاعدة التنمية المالية والحد من درجات الفقر، فقد حققت العديد من الدول منها معدلات نمو مرتفعة خلال العقد الماضي، لم تنجح في تحويلها إلى تطور مالي واقتصادي هيكلي، ولم يُترجم إلى انخفاض ملموس في معدلات الفقر وازدهار. لذلك لتزال هناك حاجة كبيرة إلى توفير فرص كافية للأسر ذات الدخل المنخفض والفئات الضعيفة الأخرى لتحسين مستويات معيشتها. لذلك، قد توصلت هذه الورقة جزئياً إلى أن ارساء الشمول المالي يعد مطلباً متزايداً من أجل تدنية حالات الفقر في تلك البلدان. هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى ومع تنامي أفق عدم اليقين على المدى المتوسط، في مجمل هذه الاقتصاديات فإنه ينبغي إعادة صياغة تدابير اقتصادية وأخرى سياسية أكثر حكمة لمواجهة التوترات في البلدان التي تعاني من الهشاشة، كخطوة أولى لتحقيق النمو المستديم وارساء قاعدة للشمول المالي تمكن من تدنية مخاطر الفقر على المدى المتوسط والطويل كجوابٍ للإشكالية المطروحة في هذه الورقة، وكاستفاء لما سبق تَمَّ جزئياً التوصل إلى عدة نتائج وتأكيد فرضية عدم فعالية الشمول المالي نظراً لضعف قاعدة الخدمات المالية وضعف السياسات في

معظم اقتصاديات الـ *MENAP* وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

- ضرورة ارساء قاعدة للشمول المالي وتقريب خدمات المالية للأفراد لضمان أن يكون أداء النمو الاقتصادي شاملاً ومستداماً؛
- ضرورة توفير فرص كافية للأسر ذات الدخل المنخفض والفئات الضعيفة لتحسين مستويات معيشتها
- تركز الفقر المدقع بشكل متزايد في بلدان ذات الصراعات والهشاشة في المنطقة مما يتطلب إعادة صياغة سياسات واسعة النطاق لدرء هذا المشكل سيما البلدان التي تعاني من صراع داخلي؛

5. قائمة المراجع:

¹ African Development Bank (AfDB), *Financial Inclusion in Africa, Ghana, 2013*, p09.

² world bank, *Financial Inclusion Lessons from World Bank Group Experience, Fiscal Years 2014–22, 2022*, p03.

³ world bank, *The Global Findex Database, Washington, 2025*, p83.

⁴ world bank, *Fiscal Years 2014–22, Washington, 2022*, Op-cit, p09.

⁵ world bank, *The Global Findex Database, Washington, 2025*, p23.

⁶ <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2023/10/16/end-poverty-and-ensure-dignity-for-all> 12/03/2026

⁷ Styrelsen, *Multidimensional Poverty Analysis for the Middle East and North Africa, 2022*, p19.

⁸ International Bank for Reconstruction and Development, Washington DC 20433, *Financial Inclusion—A Foothold on the Ladder, 2016*, p63.

⁹ Anders Jägerskog, Michael Schulz, *Handbook on Middle East Security. London, 2019, Routledge*, p 12.